

ورغبة منها في تحسين التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم ، من حيث تحليلها القطاعي للسياسات والبرامج الاجتماعية ، الذي ينبغي أن يضع في اعتباره أهداف ومقاصد النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

١ - تحيط علماً بتقرير عام ١٩٧٤ عن الحالة الاجتماعية في العالم وكذلك بالآراء المختلفة المتعلقة بمضمونه وشكله ، التي تم الاعراب عنها في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ؛

٢ - وترجو من الأمين العام أن يأخذ في اعتباره المبادئ التوجيهية التالية عند إعداد التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم ؛

(أ) تقديم نص أكثر تكاملاً وإيجازاً ، مع التركيز على تحليل ما يتم الحصول عليه من بيانات ؛

(ب) تغطية جميع البلدان والأقاليم ، بما فيها تلك الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية ولاحتلال الأجنبي ؛

(ج) استخدام مجموعة واسعة من مصادر المعلومات ، وبصورة رئيسية الوكالات المتخصصة ، واللجان الاقتصادية الإقليمية ، والحكومات المعنية ؛

(د) استخدام الاستعراض والتقييم النصفين للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، كمبدأ توجيهي في تقييم ما يتم الحصول عليه من بيانات وفسي تحليلها ؛

(هـ) الاستفادة من أهداف ومقاصد النظام الاقتصادي الدولي الجديد بوصفها أحد المبادئ التوجيهية لإعداد التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم ؛

٣ - وترجو من الحكومات وهيئات الأمم المتحدة المناسبة والوكالات المتخصصة المعنية مواصلة التعاون مع الأمين العام في إعداد التقارير المقبلة عن الحالة الاجتماعية في العالم .

الجلسة العامة ٩٧

٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦

٨٤ / ٣١ - الحالة الاجتماعية في العالم

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى قرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، المتضمن اعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ، وقرارها ٢٧٧١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١ ، بشأن الحالة الاجتماعية في العالم ،

وان تشير في هذا الصدد الى قرارها ٢٦٢٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني التي تنص الفقرة ٧ منها على انه ينبغي ان يكون الهدف النهائي للانماء احداث تحسن مستمر في رفاهية الفرد واغداق المنافع على الجميع ،

وان تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ ايار / مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والى قرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وكذلك الى قرارها ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ بشأن الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ،

وان تشير كذلك الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٧ (د - ٥٨) المؤرخ في ٦ ايار / مايو ١٩٧٥ ،

وان تدرك أن استمرار الاستعمار ، والعدوان والتهديدات الموجهة للسيادة الوطنية والوحدة الوطنية والسلامة اقليمية ، والاحتلال الاجنبي ، وجميع أشكال التمييز ، والفصل العنصري ، وجميع أشكال السيطرة مازالت تؤثر تأثيرا سلبيا على الحالة الاجتماعية في العالم ،

وان ترى ان الحالة الاجتماعية في العالم تتسم بالتفاوت الواسع والمتزايد في أحوال المعيشة ومستويات الدخل بين الشعوب في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وأن من واجب المجتمع الدولي تقويم هذا التفاوت ،

وادراكا منها لما للعلاقات الاقتصادية القائمة من تأثير حاسم على الحالة الاجتماعية الداخلية ، وخاصة في البلدان النامية ، ولكون استئصال البؤس الاجتماعي والفقر لا يتم الا اذا اوجدت الظروف الأساسية للنمو الاقتصادي والانماء الاجتماعي الشاملين والعادلين ،

وان تشير الى انه خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٧٦ لقي عدد من القضايا المتصلة—هـ بالحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم عناية من جانب الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ومن جانب عدد من المؤتمرات الدولية ، بما في ذلك المؤتمر العالمي للسكان ، ومؤتمر الأغذية العالمي ، والمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، والموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، والمؤتمر العالمي الثلاثي المعني بالعمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي والتقسيم الدولي للعمل ، والمؤتمر العام الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، والدورة الرابعة—مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، والمؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ،

وان ترى أن جسامه الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية ، الناشئة عن النظــــام الاقتصادي العالمي المجحف الذي ظل قائمــــا حتى الآن ، تعرقل سرعة الخطى المنشودة للتقدم الاجتماعي في تلك البلدان ،

وان تؤكد من جديد أنه رغم أن المسؤولية الأولى عن انماء البلدان النامية انما تقع عليها—ا

نفسها ، فان جهودها الذاتية ، مهما كانت كبيرة ، لن تمكنها من تحقيق الأهداف الانمائية المنشودة بالسرعة التي ينبغي ان تتحقق بها ما لم تتم اقامة علاقات اقتصادية وتجارية منصفة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وما لم تتوفر للبلدان النامية موارد مالية وتكنولوجية متزايدة ، وان تلاحظ ان التفاوتات الاجتماعية ليست أمرا تنفرد به البلدان النامية بل هي انعكاس لنواحي الجحاف في النظام الاقتصادي العالمي الحالي ولعدم فعاليته ،

وان تؤكد الترابط بين الانماء الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع النمو الشامل المقترن بالعدل وأهمية مواصلة عملية الانماء هذه مع تطور قيم كل بلد وهياكله ،

وقد نظرت في " تقرير عام ١٩٧٤ عن الحالة الاجتماعية في العالم " (٣٣) ،

١ - تؤكد من جديد حق ومسؤولية كل دولة وكل شعب في أن يقرر بحرية أهدافه في مجال الانماء الاجتماعي ، وأن يحدد أولوياته ، وفي أن يقرر ، بما يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الوسائل والطرق الكفيلة بتحقيقها دون أى تدخل خارجي ؛

٢ - وتحيط علما مع الارتياح بالسياسات والبرامج التي اعتمدتها عدة بلدان نامية ، ضمن خططها الانمائية العامة ، رغم الصعوبات المالية وغيرها من القيود الخارجية الخطيرة ، لتشجيع الانماء الاجتماعي الشامل في ميادين شتى ، وخاصة من أجل تحسين الأوضاع في القطاعات الأشد حرمانا من مجتمعاتها ؛

٣ - وتسلم بالحاجة الى بذل جهود متواصلة على الصعيد القومي في سبيل تشجيع التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي بهدف اشباع الحاجات الأساسية لجميع قطاعات السكان عن طريق اتخاذ تدابير تؤدي الى :

(أ) إعادة توزيع الدخل والثروة توزيعا أكثر انصافا ؛

(ب) القضاء على الجوع وسوء التغذية ؛

(ج) تخفيض نسبة البطالة والعمالة الناقصة ؛

(د) تحسين توزيع الخدمات الصحية والسكانية والتعليمية وغيرها من الخدمات الاجتماعية ؛

٤ - وترحب بالاشتراك الفعال والمساهمة المتزايدة للناس من جميع قطاعات المجتمع بما في ذلك الشباب والنساء ، في برامج الانماء الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية ؛

٥ - وتؤكد من جديد الأهمية الملحة لمراعاة المبادئ وتنفيذ المقررات المتصلة باقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وكذلك أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، وتدابيرها المتعلقة بالسياسة العامة ، بوصف ذلك شرطا أساسيا لازما لنجاح التدابير الرامية الى استئصال الفقر وضمان احراز تقدم اجتماعي حقيقي في البلدان النامية ؛

- ٦ - وتؤكد من جديد كذلك ان القضاء على الامبريالية ، والاستعمار ، والعسودان ، والاحتلال الأجنبي ، وجميع أشكال التمييز ، والفصل العنصري ، والتهديدات الموجهة للسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ، هي شرط أساسي للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ؛
- ٧ - وتؤكد أن الحاجة الى القضاء على التفاوتات الاجتماعية في البلدان النامية هي من الأسباب الهامة التي تحدو بالبلدان المتقدمة النمو الى زيادة التزامها بتحقيق أهداف التعاون في مجال الانماء وأهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؛
- ٨ - وتأسف أشد الأسف لعدم استجابة بعض البلدان المتقدمة النمو للتدابير الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛
- ٩ - وتحث مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تأخذ في اعتبارها مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٢ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ ، مع مراعاة الترابط الوثيق بين العلاقات الاقتصادية الدولية والحالة الاجتماعية في العالم ؛
- ١٠ - وتحث البلدان المتقدمة النمو ، التي لم تستجب بعد ، على الاستجابة بروح من التعاون والترابط لضمان استمرار الانماء الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية ؛
- ١١ - وترجو من الأمين العام أن يواصل اصدار التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم مرة كل أربع سنوات ، أخذا في اعتباره أحكام هذا القرار وأن يورد عرضا للتدابير المتخذة من جانب الحكومات لتنفيذ هذه الأحكام .

الجلسة العامة ٩٧

١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦

٨٥ / ٣١ - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو
العقوبة القاسية أو اللاإنسانية
أو المهينة

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى اعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المعتمد بالاجماع في قرارها ٣٤٥٢ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ،

وان تشير أيضا الى أن قرارها ٣٤٥٣ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ قد طلب الى الهيئات المختصة أن تضطلع بمزيد من العمل لصياغة ما يلي :

(أ) مجموعة من المبادئ لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن ،

(ب) مشروع مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين ،